Evolution of public equipment and investment expenditures and their impact on economic growth in Algeria during the period (2000-2020)

- ***Yacine Si Lakhdar GHARBI*** [1]*: MCB, Ziane Achour University of Djelfa, Algeria.*
- ***Fouad MAHFOUDI*** [2]*: MCA, Ziane Achour University of Djelfa, Algeria.*
- ***Tahar CHELIHI*** [3]*: Professor, Ziane Achour University of Djelfa, Algeria.*

Received:13/10/2021 ***Accepted :16/01/2022*** ***Published :31/01/2022***

Abstract:

The public expenditures of the State is divided into expenditure for management and for capital and investment. The public capital expenditure has a great importance through its impact on the national economy by the development of infrastructure, whether economic or social. It also reflects the content of the government's development plans. Although public expenditure directly affects on economic growth rates. However, through this paper, we tried to focus only on public capital expenditures and its impact on economic growth, using the analytical approach and econometric method.

The results showed a direct correlation between public capital expenditures and the economic growth rate, both short and long term.

Key words: Public Spending; Equipment Expenditures; Economic Growth); cointegration; ARDL Model.

Jel Codes Classification : H50, H54, O4, C5.

1 - **Yacine Si Lakhdar GHARBI**, LPDRS, y.gharbi@mail.univ-djelfa.dz
2 - LPDRS, f.mahfoudi@mail.univ-djelfa.dz
3 - LMQEMADD, t.chelihi@univ-djelfa.dz

تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

– **يسين سي لاخضر غربي** [1]: أستاذ محاضر (ب)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
– **فؤاد محفوظي** [2]: أستاذ محاضر (أ)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
– **الطاهر شليحي** [3]: أستاذ التعاليم العالي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2021/10/13 **تاريخ القبول: 2022/01/16** **تاريخ النشر: 2022/01/31**

ملخص:

تتوزع النفقات العامة للدولة إلى نفقات للتسيير وأخرى للتجهيز، وتتمتع نفقات التجهيز العمومي بأهمية كبيرة من خلال أثرها على الاقتصاد الوطني بتطوير الهياكل والمنشآت القاعدية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، كما أنها تعكس محتوى المخططات التنموية للحكومة. ومع أن النفقات العامة للدولة تؤثر بشكل مباشر في معدلات النمو الاقتصادي، إلا أننا حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية، التركيز على نفقات التجهيز العمومي فقط وأثرها على النمو الاقتصادي اعتمادا على الاحصائيات الرسمية وباستخدام المنهج التحليلي والمنهج القياسي، وقد أظهرت النتائج وجود تناسب طردي بين نفقات التجهيز العمومي ومعدل النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل.

الكلمات المفاتيح: إنفاق عام؛ نفقات التجهيز؛ نمو اقتصادي، التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL).

التصنيف JEL: *H50, H54, O4,C5.*

[1]- **يسين سي لاخضر غربي**، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر، y.gharbi@mail.univ-djelfa.dz

[2]- مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر، f.mahfoudi@mail.univ-djelfa.dz

[3]- مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، t.chelihi@univ-djelfa.dz

– مقدّمة:

عرفت الجزائر مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية. ومنذ بداية الألفية انطلقت العديد من المشاريع الاقتصادية الكبرى لتعزيز القاعدة الصناعية والنهوض بالبنى التحتية في سبيل الانعاش الاقتصادي وتوطيد النمو الاقتصادي. وهذا بفضل استغلال الفوائض المالية المتاحة جراء ارتفاع أسعار البترول منذ تلك الفترة وإلى غاية منتصف 2014.

إن تنفيذ المشاريع الاقتصادية يمر وفق خطوات وآليات قانونية، ومن أهمها التسجيل ضمن ميزانية التجهيز. هذه الأخيرة تمثل الوسيلة القانونية والمالية التي من خلالها تسعى الدولة الى تجسيد برامجها التنموية. وبالتالي فلنفقات التجهيز الأهمية الكبيرة والفعالية على الاقتصاد الوطني. فمن خلالها وفي إطار قوانين المالية يتم المصادقة على تهيئة وتطوير الهياكل القاعدية الاقتصادية والادارية والاجتماعية. كما أنها تعكس وضعية السياسة الاقتصادية بشكل عام والمخططات التنموية التي تتبناها الحكومة بشكل خاص. سنحاول من خلال بحثنا الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أثر تطور نفقات التجهيز العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020؟

– منهج الدراسة:

وللإجابة على ذلك، سنستخدم المنهج التحليلي في دراسة تطور نفقات التجهيز العمومي خلال فترة الدراسة، وكذا المنهج القياسي في الدراسة القياسية التطبيقية باستخدام منهج الحدود (Bounds Testing Approach) لاختبار التكامل المشترك لأثر نفقات التجهيز العمومي على النمو الاقتصادي بالجزائر.

– أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية نفقات التجهيز العمومي بحد ذاتها داخل النسيج الوطني، خاصة وأن هذا النوع من النفقات يحتل مكانة معتبرة ضمن النفقات العامة للدولة، وتعززت هذه المكانة بزيادة الموارد المالية للدولة منذ بداية الألفية الثالثة، أين ارتفعت أسعار البترول وتراكمت الفوائض المالية (مداخيل الجباية البترولية) على رغم من تراجع حجم هذه الفوائض خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس تطور مسؤولية الدولة الجزائرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

– أهداف الدراسة:

بناء على ما تقدم فإن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى:

- التطرق الى أهم المفاهيم الخاصة بنفقات التجهيز العمومي وخصائصها؛
- محاولة تقديم أهم التصنيفات الخاصة بنفقات التجهيز والفرق بينها؛
- تشخيص تطور نفقات التجهيز العمومي في الجزائر وأهم محطاتها خلال فترة الدراسة؛
- محاولة الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة لطبيعة العلاقة بين هده المتغيرات المتعلقة بخصوصية الاقتصاد الجزائري من خلال الدراسة القياسية، وأهم الحلول للمشاكل القائمة من خلال مجموع المقترحة المناسبة لهذه الدراسة.

I- مفهوم نفقات التجهيز العمومي

I-1- تعريف نفقات التجهيز

تنص المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، على أن تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب:

- **الباب الأول**: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- **الباب الثاني**: إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة.
- **الباب الثالث**: النفقات الأخرى برأسمال.

وتتصف نفقات التجهيز بمجموعة من الخصائص مثل: الاستثمارية، الانتاجية، المؤثرة في التنمية...الخ. ويحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصات للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية. (القانون17/84، 07 جويلية 1984، صفحة 1044) إذ أنه واستنادا إلى الجدول (ج) من كل قانون مالية سنوي نجد أن توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للتجهيز أو الاستثمار ونفقات رأسمال، يكون حسب القطاعات أو فروع النشاط الاقتصادي مثل: الصناعات، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، منشآت قاعدية اقتصادية وإدارية، التربية والتكوين، منشآت قاعدية اجتماعية وثقافية، السكن، مخططات التنمية للبلديات. بالإضافة إلى دعم النشاط الاقتصادي–احتياطي لنفقات غير متوقعة – تسوية الديون المستحقة على الدولة (مثلا ديون شركات عمومية)– إعادة رسملة البنوك العمومية ...الخ

I-2- تصنيف نفقات التجهيز حسب تسييرها:

تصنف نفقات التجهيز العمومي للدولة حسب تسييرها على أساس:

- النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية المركزة المسماة " البرنامج القطاعي المركز PSC" والتي تكون موضوع مقررات يتخذها الوزراء المختصون باسمهم أو باسم المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والموضوعة تحت وصايتهم، وكذا المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة. (المرسوم التنفيذي227/98، 13 يوليو, 1998، صفحة 7)

وتخص التجهيزات العمومية المركزة، تجهيزات الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة. وتسجل باسم هذه الإدارات. كما يمكن أن تكون موضوع تفويض رخصة برنامج واعتمادات دفع لصالح الآمرين بالصرف الثانويين المعنيين. (المرسوم التنفيذي227/98، 13 يوليو, 1998، صفحة 7) وتبلغ مصالح الوزير المكلف بالمالية، طبقا للبرنامج السنوي للتجهيز الذي تعتمده الحكومة، البرامج القطاعية المركزة، سنويا إلى الوزراء المختصين ومسؤولي المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة بموجب مقرر يبين رخصة البرنامج الموزعة حسب كل قطاع فرعي من القائمة التي تغطي البرنامج الجديد للسنة وتصحيحات كلفة البرامج الجاري إنجازها.

- النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير المركزة والتي تتكون من برامج قطاعية غير ممركزة "PSD" ومخططات التنمية البلدية التي تكون موضوع مقررات يتخذها الوالي. وبالتالي فإن البرامج القطاعية غير المركزة تسجل باسم الوالي، وتبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج صادر عن الوزير المكلف بالمالية، طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة. (المرسوم التنفيذي227/98، 13 يوليو, 1998، صفحة 9)كما لا يفرد الوالي، بعنوان البرامج القطاعية غير المركزة إلا المشاريع التي بلغت الاكتمال الكافي الذي يسمح بالانطلاق في إنجازها خلال السنة.
- التجهيزات العمومية التابعة لمخططات التنمية البلدية "PCD": إذ يخضع برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات التنمية البلدية لرخصة برنامج شاملة حسب الولاية، يبلغها الوزير المكلف بالمالية بعد التشاور مع الوزير المكلف بالجماعات الإقليمية. ويتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية ومنها على الخصوص التزويد بماء الشرب والتطهير والطرق والشبكات وفك العزلة. وتعد هذا البرنامج، المصالح الولائية المختصة بعد استشارة المصالح التقنية المحلية المعنية، ثم يوزع طبقا للقانون حسب الأبواب وبلديات الولاية مع تفضيل البلديات المحرومة، لا سيما في المناطق الواجب ترقيتها. ويبلغ الوالي حسب الطرق القانونية عمليات تجهيز برامج التنمية البلدية للمجلس الشعبي البلدي قصد تنفيذها. كما تبلغ اعتمادات الدفع المخصصة لمخططات التنمية البلدية بصورة شاملة بموجب مقرر من الوزير المكلف بالمالية حسب الإجراءات المقررة، ويكلف الوالي بعد استشارة المصالح الولائية المختصة بتوزيع هذه الاعتمادات حسب الأبواب والبلديات مع مراعاة توجيهات التنمية وأولوياتها.

كما نشير إلى أن العمليات برأس المال تدخل ضمن النفقات التجهيز للدولة وتوجه للتكفل بتبعات الخدمة العامة أو البرامج الخاصة المفروضة من الدولة وغير المؤهلة للتسجيل في مدونة الاستثمارات العمومية للدولة. وهذه العمليات تنفذ من خلال حساب التخصيص الخاص أو على أساس التعاقد بين الدولة والمتعاملين المعنيين على أساس دفتر شروط. وتخضع عمليات رأس المال على غرار عمليات الاستثمارات العمومية للفحص عند تحضير وإعداد ميزانية الدولة.

II - تحليل لتطور نفقات التجهيز العمومي خلال الفترة (2000–2020)

شهدت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، بتصاعد معدل نمو نفقات التجهيز العمومي وهذا ما يطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية، والشكل رقم (01) يبين أهم محطات تطور نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة:

شكل رقم (01): تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000– 2020)

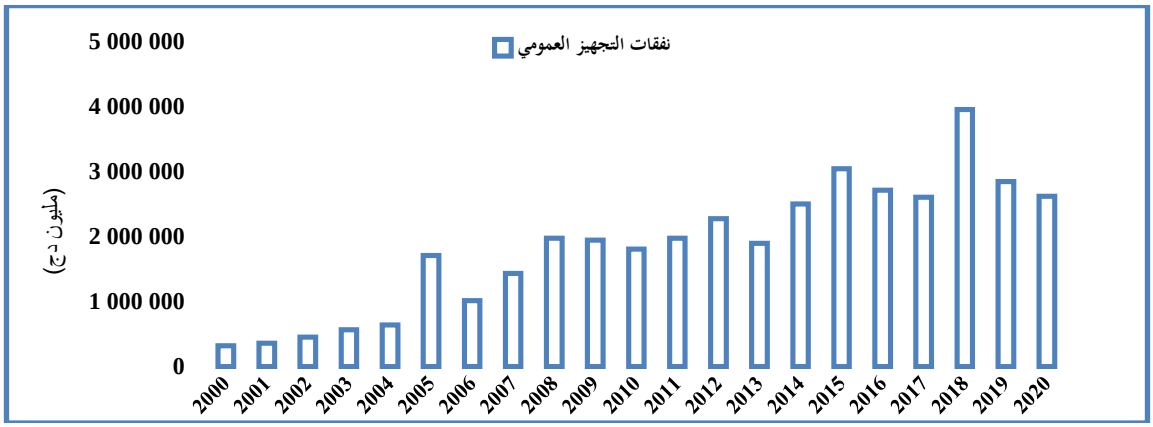

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات قوانين ضبط الميزانية، وموقع (وزارة المالية، 2020)

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

لقد عرفت نفقات التجهيز تطورا ملحوظا مع بداية الألفية، وبداية تنفيذ البرامج الإنمائية. إذ قدر إجمالي النفقات العامة سنة 2000 بـ 1178.1 مليار دج، منها 321.9 مليار دج كنفقات للتجهيز وهي بذلك تمثل نسبة 27.33% من إجمالي النفقات العامة. ومع البدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، ارتفعت النفقات العامة، سواء في جانب التسيير أو التجهيز. هذه الأخيرة وصلت إلى 357.39 مليار دج مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 11%، مع انخفاض في نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة.

وفي سنة 2002، ونظرا لارتفاع الموارد العامة للدولة، واصلت نفقات التجهيز في منحاها التصاعدي، وبلغت 452.9 مليار دج، بنسبة ارتفاع قدرت بـ 26.7%. دون تسجيل أي عجز ضمن الميزانية العامة.

وهكذا تواصلت نفقات التجهيز في الارتفاع في إطار تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يهدف إلى تجسيد العديد من المشاريع الاستثمارية، وبلغت نفقات التجهيز سنة 2003 حوالي 567.4 مليار دج و640.7 مليار دج سنة 2004، كانت موجهة إلى تهيئة البنية التحتية وتأهيل المرافق الادارية والاجتماعية والصحية بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد. مع أن النفقات الموجهة للفلاحة والري والمخططات البلدية للتنمية عرفت انخفاضا سنة 2004 مقارنة بالقطاعات الأخرى.

خلال الفترة (2000-2004) عرفت النفقات العامة الاجمالية ارتفاعا بـ 60.5%. إذ وصلت سنة 2004 إلى حوالي 1891.7 مليار دج مقابل 1178 مليار دج سنة 2000. وقد ساهمت نفقات التجهيز بنسبة كبيرة في هذا الارتفاع. من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، برنامج التنمية الفلاحي، وبرنامج إعادة تهيئة البنية التحتية المتضررة جراء زلزال 2003.

أما سنة 2005، فقد شهدت ارتفاعا قويا للنفقات العامة وخصوصا نفقات التجهيز، التي وصلت إلى 1706.9 مليار دج، بنسبة 166 %، حيث أصبح تمثل حوالي 57.82% من إجمالي النفقات العامة. كما عرفت هذه السنة أيضا ارتفاعا كبيرا في الايرادات العامة، وصلت إلى حوالي 1713.9 مليار دج. وتعتبر سنة 2005 بداية لتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وهو ما يفسر هذا الارتفاع الكبير في النفقات العامة. خصوصا في قطاعات: المناجم والطاقة، الفلاحة والري، البنية التحتية الاقتصادية والإدارية. مع انخفاض في القطاعات الأخرى مثل الصناعات التحويلية والخدمات والبنى التحتية الاجتماعية بالإضافة إلى قطاع السكن. (بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2005، الصفحات 73-82)

تراجعت نفقات التجهيز بحوالي 40.5% سنة 2006، وبلغت 1015.1 مليار دج، لتعود إلى الارتفاع من جديد سنة 2007 بنسبة 41.3%. ومع الارتفاع في الناتج الداخلي الخام، فإن نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2007 وصلت إلى 15.1% مقابل 12% سنة 2006 و10.7 % سنة 2005. (بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2007، الصفحات 83-91) ومن أهم القطاعات التي عرفت ارتفاعا في نفقاتها، نجد البنى التحتية الاقتصادية والادارية، المخططات البلدية للتنمية، قطاع السكن. بينما انخفضت نفقات كل من قطاع المناجم والطاقة، وقطاع الصناعة التحويلية، قطاع الفلاحة والري وكذا قطاع التربية والتكوين.

ترجع الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية بشكل أساسي حتى سنة 2008 إلى نفقات التجهيز التي انتقلت نسبتها مقارنة بالنفقات الجارية من 65.4 % في سنة 2001 إلى 89 % سنة 2008. وقد بلغت نفقات التجهيز سنة

2008 حوالي 1973.2 مليار دج بزيادة نسبتها 37.5% مقارنة بسنة 2007. مع أن نسبة الاستهلاك قدرت بحوالي 80% مقارنة بتقديرات قانون المالية أين قدرت نفقات التجهيز بحوالي 2519 مليار دج.

إن ارتفاع نفقات التجهيز سنة 2008 يعكس تسارعا في إنجاز برامج البنى التحتية العمومية. كما أن نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي وصلت إلى 17.7 % بعد أن كانت 15.4 % في 2007. وقد نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في نفقات التجهيز وتحسن معدل استهلاكها على حد سواء.

وفي هذا الإطار فقد ارتفعت نفقات البنى التحتية الاقتصادية والادارية، بنسبة 37.5 سنة 2008. مع العلم أنها تعتبر من أهم نفقات التجهيز، إذ تمثل نسبة 37.6 % من مجموع نفقات التجهيز في 2008 ثم قطاع الفلاحة والري، ويليه قطاع السكن وهي القطاعات التي شهدت ارتفاعا في تقديرات نفقاتها سنة 2008 مقارنة بسنة 2007، عكس القطاعات الأخرى التي عرفت انخفاضا في تقديرات نفقاتها، مثل الصناعة، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية الاجتماعية ...الخ.

أما في سنة 2009، فقد عرفت نفقات التجهيز انخفاضا طفيفا، بحوالي 26.9 مليار دج أي بنسبة 1.36% مقارنة بسنة 2008، لتصل إلى حوالي 1946.3 مليار دج. (وزارة المالية، 2020) وقد قدر استهلاك نفقات التجهيز بحوالي 81% سنة 2009 مقارنة بتقديرات قانون المالية. ويرجع هذا الانخفاض إلى تبعات الأزمة المالية العالمية آنذاك.

وفي سنة 2010 واصل منحنى نفقات التجهيز الانخفاض ليصل إلى مبلغ 1807.8 مليار دج، وقد مس هذا التراجع خصوصا نفقات القطاع الصناعي اذ استهلكت حوالي 545 مليون دج مقابل استهلاك ما قيمته 974 مليون دج سنة 2009 أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 44%. كما تراجعت نفقات البنى التحتية الاقتصادية والادارية إلى 29.6 % في 2010 بعد أن كانت نسبة التراجع حوالي 16.5 % في 2009. هذا وانخفضت نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي، من 19.4 % في 2009 إلى 15.2 % في 2010، وهذا بعد التصاعد لعدة سنوات من 10.8 % سنة 2003 إلى 17.8 % سنة 2008.

وحسب تقارير بنك الجزائر فإن نفقات بعض القطاعات سجلت تحسنا سنة 2010، مثل نفقات قطاع السكن (20.1 %)، النفقات المختلفة (63 %) والنفقات في رأس المال (30.2 %)، كما انخفضت في قطاعات أخرى، على غرار نفقات التربية والتكوين بنسبة انخفاض تقدر بـ 10.7 % ونفقات البنى التحتية الاجتماعية والثقافية بنسبة 20 %. (بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2010، الصفحات 82-81) كما نشير إلى أن نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام بلغت سنة 2010 حوالي 15 % في 2010. وبالإضافة إلى ذلك وحسب قوانين تسوية الميزانية 2009، 2010 نجد أن عمليات برأس مال هي الأخرى انخفضت، إذ استهلك ما قدره 412.3 مليار دج سنة 2010، مقابل 518.3 مليار دج سنة 2009.

في سنة 2011 عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا طفيفا، ووصلت إلى 1974.3 مليار دج بنسبة تطور 9.2% مع أن نسبة ارتفاع النفقات العامة في هذه السنة كانت حوالي 31%. وترجع الزيادة في نفقات التجهيز إلى نفقات بند " نفقات متنوعة"، التي انتقلت من 108 مليار دج في 2010 إلى 489.6 مليار دج في 2011. (بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2011، الصفحات 93-97). كما يشير قانون تسوية الميزانية لسنة 2011 إلى ارتفاع في النفقات المستهلكة في إطار البنى التحتية الاقتصادية والإدارية من 897 مليار دج سنة

2010 إلى 932 مليار دج سنة 2011. أي بنسبة 3.9% وقطاع الصناعة بنسبة 26.8% وقطاع التربية والتكوين بحوالي 38.4.% والمخططات البلدية للتنمية بحوالي 50%.

ومع ذلك فإنه حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2011 فإن نسبة الاستهلاك لنفقات التجهيز سنة 2011 مقارنة بتقديرات قانون المالية عرفت تراجعا نوعا ما مقارنة مع سنة 2010، ووصلت النسبة إلى حدود 48.6 % مقابل 60.5% في 2010 و69.2 % في 2009، وهذا حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2011. أما فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفضت أيضا في 2011 إلى 13.4 % وهذا نظرا لاستقرار المبالغ المدفوعة بموجب نفقات التجهيز في ظرف يتميز بارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض القطاعات المهمة، تراجعت نفقاتها المستهلكة للتجهيز خلال سنة 2011، مثل القطاع الفلاحي بحوالي 13%

في سنة 2012، عرفت نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي استقرارا نوعا ما أي بنسبة حوالي 14.1 % مقابل 13.6 % في 2011، وبلغت نفقات التجهيز مقدار 2275.5 مليار دج، بارتفاع قدره 301.1 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 15.2% مقارنة بسنة 2011. وترجع هذه الزيادة في أساسا إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دج في 2011 إلى 611.1 مليار دج في 2012، أي زيادة قدرها 125.2 % وبدرجة أقل عن بند " نفقات متنوعة " (+ 79.9 مليار دج).

كما عرفت البنية التحتية الاقتصادية والادارية، التي كانت تقدر حصتها في نفقات الاستثمار بـ 40.1 % في 2008، تراجعا منذ تلك السنة لتبلغ حصتها في 2012 نسبة 31 % من نفقات التجهيز الاجمالية. وانخفضت نفقات قطاع الفلاحة والري من جديد بنسبة 23.3%. بقيت تلك الخاصة بالتربية والتكوين مستقرة نسبيا (134.6 مليار دج مقابل 137.9 مليار دج في 2011). (بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2012، الصفحات 101-103)

أما فيما يخص نفقات التجهيز لسنة 2013 فقد انخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى 11.5 % وانخفضت نفقات التجهيز إلى 1892.6 مليار دج أي بنسبة 16.8% مقارنة بسنة 2012. ويرجع ذلك إلى نفقات قطاع السكن التي وصلت إلى حدود 243.6 مليار دج، مسجلة بذلك انخفاضا قدره حوالي 370.5 مليار دج. وبالمقابل ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والادارية بـ 86 مليار دج لتبلغ 714.5 مليار دج أي بنسبة 13.7% مقارنة بسنة 2012. وباستثناء بند "نفقات متنوعة" والذي تراجع مبلغه بنسبة 16.4% ليصل إلى 381 مليار دج سنة 2013، فإن باقي بنود نفقات التجهيز عرفت توجهات نحو الانخفاض أو الارتفاع البطيء. (بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2013، الصفحات 90-93)

وبخصوص سنة 2014، استمرت الحكومة في السياسة التوسعية من خلال المخططات التنموية، وتسارع بذلك معدل نمو نفقات التجهيز، إذ وصلت إلى 2501.4 مليار دج، مسجلة بذلك نسبة ارتفاع قدرها 32% مقارنة بسنة 2013. وقد عرفت جل القطاعات ارتفاعا في استهلاك نفقات التجهيز، عدا دعم قطاع السكن الذي انخفضت فيه إلى حوالي 122.8 مليار دج بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 19.5%، وكذا المخططات البلدية للتنمية بحوالي 1.7% وبلغة قيمة نفقات التجهيز المستهلكة بخصوص ذلك حوالي 87.9 مليار دج. مع أن معدل استهلاك نفقات التجهيز لسنة

2014 وصل إلى 86.5% مقارنة بتقديرات قانون المالية. مع الإشارة إلى أن معدل نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2014 وصل إلى 14.5%.

وتواصل الارتفاع سنة 2015، وهي سنة بداية تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية. أين عرفت النفقات العامة ارتفاعا كبيرا ووصلت إلى 7656.3 مليار دج، منها حوالي 3039.3 مليار دج كنفقات للتجهيز. هذه الأخيرة زادت بنسبة 21.5% مقارنة بسنة 2014. مع العلم أن نسبة ارتفاع نفقات التسيير سنة 2015 كانت حوالي 2.7% مقارنة بسنة 2014. وهذا ما يدل على الأثر الذي أحدثته نفقات التجهيز في ارتفاع النفقات العامة. وقد بلغت نسبتها في الناتج الداخلي الخام حوالي 18.3 % كما وصل معدل الاستهلاك إلى 78.2%.

إن الارتفاع الكبير في نفقات التجهيز سنة 2015 يرجع أساسا إلى الارتفاع المسجل في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية (214.2 مليار دج) وقطاع السكن (187.4 مليار دج). أما نفقات قطاع المناجم والطاقة فقد بلغت 114.7 مليار دج سنة 2015. كما انتقلت نفقات قطاع السكن بنسبة 20.3% سنة 2015. (بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2015، الصفحات 81-84)

في سنة 2016، نسجل انخفاضا في النفقات العامة، سواء في جانب التسيير أو التجهيز. إذ وصلت هذه الأخيرة إلى حوالي 2711.9 مليار دج بنسبة انخفاض تقدر بـ 10.7% مقارنة بسنة 2015. مع العلم أن الانخفاض في نفقات التسيير كان في حدود 0.68 %. وباستثناء البند الخاص بـ "نفقات أخرى " الذي ارتفع مستواه بنسبة 91.5% أي بواقع 759.4 مليار دج، فإن الانخفاض شمل أهم القطاعات التالية: (بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2016، الصفحات 74-76)

- الطاقة والمناجم، - 76.5% (من 114.7 مليار دج إلى 27 مليار دج)؛
- الفلاحة والموارد المائية، -33.6% (من 305.4 مليار دج إلى 202.8 مليار دج)؛
- البنى التحتية الاقتصادية والادارية، -12.8% (من 1032.2 مليار دج إلى 899.9 مليار دج)؛
- التربية والتكوين، -24.3% (من 227.9 مليار دج إلى 172.5 مليار دج)؛
- البنى التحتية الاجتماعية والثقافية، - 11.9% (من 135.4 مليار دج إلى 119.4 مليار دج)؛
- السكن، -28.7% (من 615.7 مليار دج إلى 438.4 مليار دج).

وللإشارة فإن نفقات التجهيز لسنة 2016 استهلكت بواقع 87.9%. ويرجع الانخفاض المسجل في النفقات لسنة 2016، نظرا لتراجع الموارد المالية وارتفاع عجز الموازنة وتدهور رصيد صندوق ضبط الايرادات، وبالتالي كان لزاما على الحكومة اتباع سياسة لترشيد نفقاتها المنتهجة وإلغاء الكثير من المشاريع وتجميد أخرى، ضمانا للاستعمال الناجع والاقتصادي للأموال العمومية. وتواصل هذا التراجع سنة 2017 حيث بلغت نفقات التجهيز المنفذة وفقا لقانون تسوية الميزانية 2017، حوالي 2605 مليار دج، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 3.9% مقارنة بسنة 2016. ومع ذلك نجد أن الاعتمادات المعبأة للاستثمار لسنة 2017 ارتفعت مع نظيرتها لسنة 2016 من 1576 مليار دج إلى 1820 مليار دج حسب قوانين تسوية الميزانية. (بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2017، الصفحات 63-64)

وفي سنة 2018، انتهجت الحكومة سياسة انفاقية توسعية نظرا لحالة الركود التي كانت سائدة. فارتفع بذلك حجم النفقات العمومية إلى 8627.78 مليار دج أي بنسبة 25.3 % مقارنة بسنة 2017. مما أدى إلى تفاقم حجم العجز الموازني. وقد مس هذا الارتفاع نفقات التجهيز وخصوصا نفقات برأسمال. حيث بلغت نفقات التجهيز العمومي حوالي 3953 مليار دج، منها حوالي 1143.7 مليار دج كنفقات برأسمال خصص جزء منها لتسوية الديون المستحقة على الدولة مثل: سندات القرض الوطني لسنة 2016، سندات الخزينة الصادرة مقابل إعادة شراء الدين البنكي لشركة سونلغاز، وكذا سندات الخزينة لفائدة شركة سوناطراك تعويضا عن فوارق أسعار الوقود المستورد والمياه المحلاة. بالإضافة إلى مساهمة استثنائية بقيمة 500 مليار دج لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا مخصصات الحسابات الخاصة.
أما بخصوص التوزيع القطاعي فقد استحوذ قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية على حوالي 849 مليار دج، دعم الحصول على السكن حوالي 445 مليار دج، قطاع الفلاحة والري حوالي 247 مليار دج، قطاع الصناعة حوالي 85 مليار دج. (بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2018، الصفحات 65-67)

ومحاولة منها تقليل نسبة العجز الموازني، تم تخفيض حجم النفقات العامة سنة 2019 إلى حوالي 7725 مليار دج، منها 2846 مليار دج كنفقات التجهيز العمومي أي ما يمثل نسبة 36.8 % من إجمالي النفقات العامة. وللعلم فإن انخفاض نفقات التجهيز العمومي كان بحوالي 28% مقارنة بسنة 2018.
وفي سنة 2020 تم تقدير نفقات التجهيز العمومي بحوالي 2929 مليار دج. غير أن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 خفض التقديرات إلى حدود 2620 مليار دج نظرا للظروف المالية الصعبة.

III - الجانب القياسي التطبيقي للدراسة

سيتم من خلال هذا الجزء من الدراسة محاولة قياس أثر انعكاسات نفقات التجهيز العمومي (LDE) على النمو الاقتصادي (LPIB) بالجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وذلك باستعمال مجموعة من الاختبارات والنماذج والأساليب الاحصائية التي توافق مع خصائص السلاسل محل الدراسة، ومن أجل ذلك وجب دراسة مدى استقرار السلاسل محل الدراسة ومن ثم المرور إلى اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test)، وأخيراً تقدير العلاقات الاقتصادية الممكنة في المدى الطويل والقصير بين متغيرات الدراسة.

III-1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية خاصة بها أما لا، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة TIME STAIONARY SERIES، وسلال زمنية غير مستقرة أي ذات اتجاهNON STATIONARY TIME SERIES حيث أن السلاسل الزمنية المستقرة هي التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً؛ أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، وبالتالي نقول على سلسلة زمنية مستقرة بمنعى

ضعيفSATATIONARITY SENSE WIDE، إذا كانت توقعها وتباينها المشتركة ثابتة عبر الزمن. (بن الضب و شيخي، 2017، صفحة 196)

لقد تعددت الاختبارات لدراسة طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات، وبالتالي سوف نستخدم أهمها والمتمثل في اختبار ديكي فويلر المطور (Fuller and Dickey) حيث يتثبت هذا الاختبار طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة(Domodar, N. & Dawn, C, 2009, p. 72) ، ويتم الحكم على استقرار المتغيرات عن طريقة مقارنة القيمة الجدولية – الحرجة عند كل المستويات 1%، 5% – مع قيمة (T) المحسوبة. ويمكن توضيح هذا الاختبار ونتائجه على السلاسل قيد الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار(ADF)

النموذج	الاختبار	نوع السلسلة			
		السلسلة الأصلية LPIB		الفروق الأولى DLPIB	
		Tc	Tt	Tc	Tt
النموذج 6	ADF	0.04	-3.65	-3.92**	-3.65
النموذج 5		-2.15	-3.02	-2.83*	-3.02
النموذج 4		3.50	-1.96	-2.07**	-1.96
القرار		DS		مستقرة	
النموذج	الاختبار	نوع السلسلة			
		السلسلة الأصليةLDE		الفروق الأولىDLDE	
		Tc	Tt	Tc	Tt
النموذج 6	ADF	-2.13	-3.65	-7.27**	-3.65
النموذج 5		-2.09	-3.02	-6.31***	-3.02
النموذج 4		1.38	-1.96	-5.49***	-1.96
القرار		DS		مستقرة	

*** رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 1%. ** رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 5%.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (01) يتضح أنه لا يمكن رفض فرض العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة في السلاسل قيد الدراسة، وعليه فإن جميع السلاسل غير مستقرة في المستوى والتي هي من نوع DS، في حين يتم قبول الفرض البديل عند أخذ الفروق الاولى بالنسبة لسلاسل الدراسة أي نرفض وجود جذر أحادي في السلاسل محل الدارسة ومنه السلاسل مستقرة من الرتبة I(1) وهي متكاملة من نفس الدرجة. والشكل رقم (02) أسفله يوضح التمثيل البياني لسلسلة نفقات التجهيز العمومي (LDE) وسلسلة النمو الاقتصادي (DLPIB) بعد استقرارها عند الفروق من الدرجة الأولى.

شكل رقم(02): التمثيل البياني لسلسلة (DLDE) و(DLPIB) بعد استقرارها.

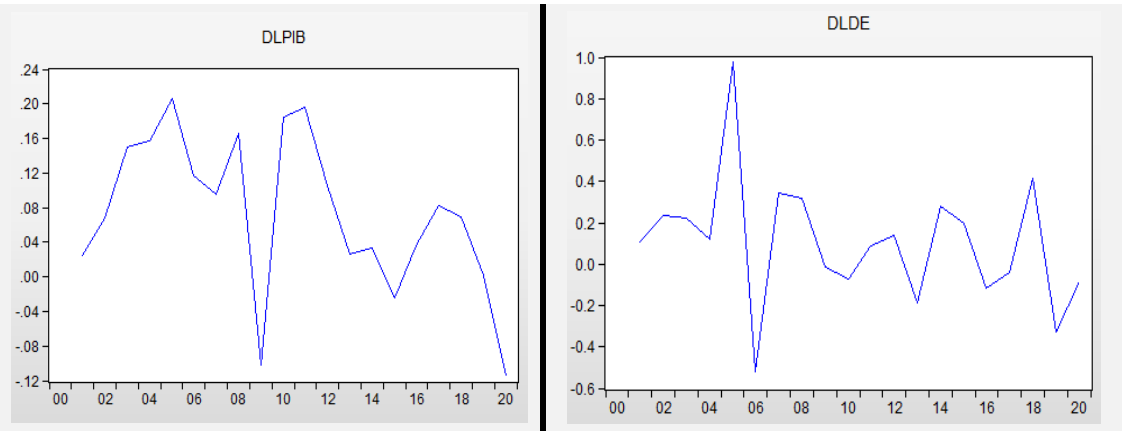

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10.

III-2- اختبارالتكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

بعد التأكد من استقرار السلاسل محل الدراسة، تم استعمال اختبار يتوافق مع هذه النتائج وهو منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وذلك بهدف اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ولقد تم وضع هذا المنهج وتطويره من قبل كل من (2001) Pesaranetal، و(1998) Pesaranandshin، ومن مميزات هذا نموذج (ARDL) أنه أكثر كفاءة نسبياً في حالة أحجام بيانات العينات الصغيرة والمحدودة وهذا ما يتوافق مع دراستنا (21 مشاهدة) بالإضافة إلى أن هذه التقنية تقدم تقديرات غير متحيزة للنموذج طويل المدى (Belloumi, 2014, pp. 9-10)، ويعبر عن هذا النموذج المستخدم في هذه الدراسة على النحو التالي: (Nkoro, E & Kelvin Uko, 2016, pp. 80- 81)

$$\Delta LPIB_t = \delta_{0i} + \sum_{i=1}^{K} \alpha_1 \Delta LPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^{k} \alpha_2 \Delta LDE_{t-i} + \delta_1 LPIB_{t-1} + \delta_2 LDE_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل $(\alpha_1 ، \alpha_2)$ و$(\delta_1 ، \delta_2)$ معلمات المدى القصير والطويل على التوالي، (k) رقم الفجوة الزمنية لفروق للمتغير التابع وكذا المستقل، في حين أنّ ε_tوδ_{0i} تشير إلى الجزء القاطع وخطأ الحد العشوائي على التوالي، بينما $\Delta LPIB_{t-i}$= الفرق الأول للمتغير التابع "النمو الاقتصادي، ΔLDE_{t-i}: الفرق الأول للمتغير التفسيري "نفقات التجهيز العمومي".

وقبل تطبيق اختبار منهج الحدود (Bounds Testing Approach) يجب أولا تحديد عدد درجات التباطؤ المثلى لنموذج (ARDL)، وبناء على ذلك سيتم استخدام معيار (ACI) من أجل تحديد القيمة المثلى التي توافق أدنى قيمة "أي التباطؤ الزمني الأمثل" من أجل تحديد النموذج الامثل، ولقد كانت نتائج هذا الاختبار كما يوضحها الشكل رقم (03)، كالآتي:

شكل رقم (03): تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار منهج الحدود (Test Bound).

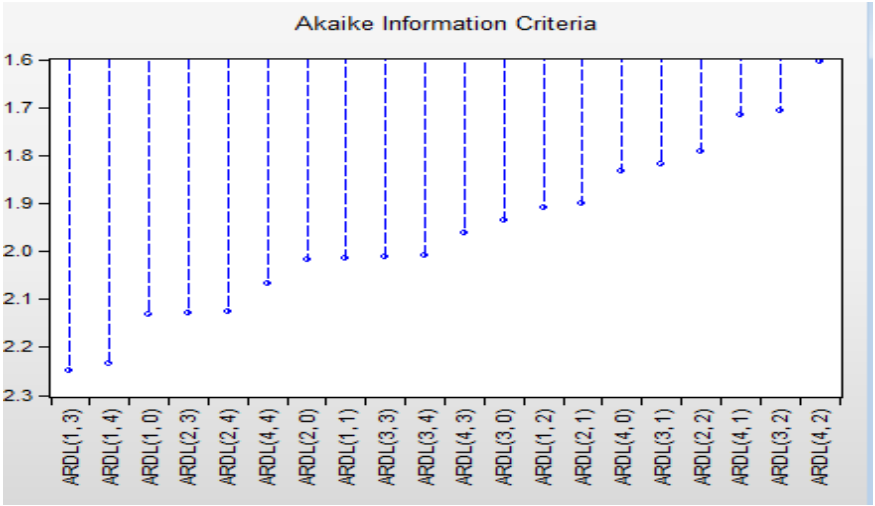

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10.

ومن خلال نتائج الشكل رقم (02) الذي يوضح النموذج الامثل لفترات الابطاء باستعمال معيار(AIC)، يتبين لنا أن عدد الفجوات المثالي هو ARDL(1.3) والذي يمثل التباطؤ الزمني الأمثل. في حين يوضح الجدول رقم (02) أسفله نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والذي يظهر من خلالها أنه يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين نفقات التجهيز العمومي (LDE) والنمو الاقتصادي (LPIB) في الجزائر، حيث جاءت القيم لـ(F) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة عند كل المستويات المعنوية 2.5%، 5% و10%، مما يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل خلال الفترة محل الدراسة بين هذه المتغيرات.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار منهج الحدود (Test Bound).

البيان	F-Statistic	الاحتمال	القرار
النموذج	7.692536	1	يوجد تكامل مشترك بين نفقات التجهيز العمومي (LDE) والنمو الاقتصادي (LPIB) في الجزائر
القيم الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
%10	4.78	4.04	
%5	5.73	4.94	
%2.5	6.68	5.77	
%1	7.84	6.84	

*** رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 1%. ** رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 5%.

* رفض فرض العدم عند مستوى دلال% 10.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10.

III-3- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

سيتم في هذا من الجزء من الدراسة تقدير العلاقة في المدى الطويل بين نفقات التجهيز العمومي (LDE) والنمو الاقتصادي (LPIB) في الجزائر؛ أي تحديد معنوية المعالم للمتغيرات المفسرة على المدى الطويل، حيث بعد أن تم التّحقق من وجود تكاملاً مشتركًا بين متغيرات الدراسة يمكن اعطاء الصيغة الرياضية لعلاقة طويلة الأجل " تقدير العلاقة " بين متغيرات الدارسة في إطار نموذج (ARDL)على النحو التالي: (Nkoro, E & Kelvin Uko, 2016, pp. 80-81)

$$LPIB_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{K} \alpha_1 LPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^{k} \alpha_2 LDE_{t-i} + \varepsilon_t$$

ولقد جاءت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام منهجية (ARDL)بالنسبة لكل نفقات التجهيز العمومي (LDE) والنمو الاقتصادي (LPIB)، مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل.

المتغيرات	المعلمة	الخطأ المعياري	احصائية– T	الاحتمالية المرافقة
LDE	**0.500887**	**0.126159**	**3.970276**	**0.0019**
C	**9.375762**	**1.893379**	**4.951867**	**0.0003**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10.

من خلال نتائج الجدول رقم (03) أعلاه، يتضح لنا نتائج التقدير للعلاقة الطويلة الأجل بين نفقات التجهيز العمومي(LDE) والنمو الاقتصادي (LPIB)، وتشير نتائج التقدير معاملات طويلة المدى أن القيم الاحتمالية المرفقة جاءت معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 5%، كما يتبين أن النمو الاقتصادي (LPIB) يتأثر بنمو بحجم ونفقات التجهيز العمومي(LDE)بشكل طردي في الجزائر، حيث أن ارتفاع هذا الأخيرة بوحدة واحدة 1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي (LPIB) بـ0.5% في المدى الطويل.

III-4- تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM):

بعد تقدير العلاقة الممكنة بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، سيتم في هذا الجزء تقدير طبيعة العلاقة قصيرة الأجل بين نفقات التجهيز العمومي (LDE) والنمو الاقتصادي (LPIB) في الجزائر، ويمكن اعطاء الصيغة الرياضية للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج تصحيح الخطأ " تقدير العلاقة " بين متغيرات الدارسة في إطار نموذج (ARDL)على النحو التالي: (تمار، 2018، صفحة 272)

$$\Delta LPIB_t = \delta_{0i} + \sum_{i=1}^{K} \alpha_1 \Delta LPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^{k} \alpha_2 \Delta LDE_{t-i} + \partial ECT(-1) + \varepsilon_t$$

حيث (α_1 ، α_2) تعكس الأثر قصير الأجل، بينما يعكس الأثر طويل الأجل (∂) التي تعبر عن سرعة التعديل أو التصحيح للقيم الفعلية للمتغير التابع في اتجاه قيمه التوازنية فهي عبارة عن نسبة الخلل في التوازن في الفترة السابقة(t-1) التي يتم تصحيحها في الفترة الحالية (t)، ولقد جاءت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل باستخدام منهجية (ARDL)بالنسبة لكل نفقات التجهيز العمومي (LDE) والنمو الاقتصادي (LPIB)، مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل.

المتغيرات	المعلمة	الخطأ المعياري	احصائية T	الاحتمالية المرافقة
D(LDE)	**0.0355**	**0.0809**	**0.4393**	**0.6682**
D(LDE(-1))	**-0.0150**	**0.0696**	**-0.2166**	**0.8321**
D(LDE(-2))	**-0.1948**	**0.0798**	**-2.4420**	**0.0310**
Cointeq=(-1)	**-0.4389**	**0.1605**	**-2.7344**	**0.0181**
$Cointeq = LPIB - (0.5009 \times LDE - 9.3758)$				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10.

من خلال نتائج الجدول رقم(04) أعلاه، يتضح لنا نتائج التقدير للعلاقة قصيرة الأجل بين نفقات التجهيز العمومي(LDE) والنمو الاقتصادي (LPIB)، وتشير نتائج التقدير أن النمو الاقتصادي (LPIB) يتأثر بنمو بحجم ونفقات التجهيز العمومي(LDE)بشكل طردي في الجزائر في المدى القصير، حيث أن ارتفاع هذا الأخيرة بوحدة واحدة 1% في السنة الحالية يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي (LPIB) بـ0.03% في السنة القادمة، ومن الملاحظ أيضا أن معلمة تصحيح الخطأ (∂) قد بلغت (0.4389-) وهي قيمة معنوية وسالبة وهذا يعني وجوب قبول نموذج تصحيح الخطأ (ECT)، وتشير قيمتها المقدرة (0.43-) إلى أن ما نسبته 43.89% من اختلال التوازن ما بين نفقات التجهيز العمومي(LDE) والنمو الاقتصادي (LPIB) للفترة (t-1) يتم تصحيحها خلال فترة تعادل (1/0.4389) سنة أي الفترة الحالية (t) وذلك بعد أي صدمة في النموذج، وهي تمثل سرعة تعديل متوسطة نحو التوازن.

III-5- نتائج اختبارات سلامة النموذج احصائيا:

وللتأكد من سلامة النموذج المقدر إحصائيا، تم استخدام اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM والذي اثبت خلو النموذج من الارتباط التسلسلي حيث أخذت القيمة الاحتمالية المرفقة 0.3848 وهي قيمة غير معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 5%، أما اختبار التشويش الأبيض (White Noise) لاختبار الارتباط ما بين البواقي أثبت أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي عبارة عن تشويش أبيض حيث أخذت Q-Stat المحسوبة (13.735) قيمة أقل من القيمة الجدولية لـ χ^2. كما أثبت اختبار أثر ARCHأنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بغياب أثر ARCHفي سلسة البواقي من خلال إحصائية مضاعف لاغرنج TR^2 التي أخذت قيمة أكبر من القيمة المجدولة لـ $\chi^2(1)$عند مستوى ثقة 5%. والجدول رقم(05) أسفله يوضح نتائج الاختبارات السابقة الذكر كما يلي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار سلامة النموذج احصائيا.

الاختبارات	القيمة المقدرة	الاحتمالية المرافقة
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.8193	0.3848
ARCH Test	0.0330	0.8581
Ramsey RESET Test	13.735	0.318

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10.

ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن إحصائية (jarque-Berra) أقل من المجدولة $\chi^2_{0.05,18} = 28.869$ عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم ومنه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. والشكل رقم (04) أسفله يوضح نتائج هذا الاختبار.

شكل رقم (04): نتائج اختبار jarque-Berra

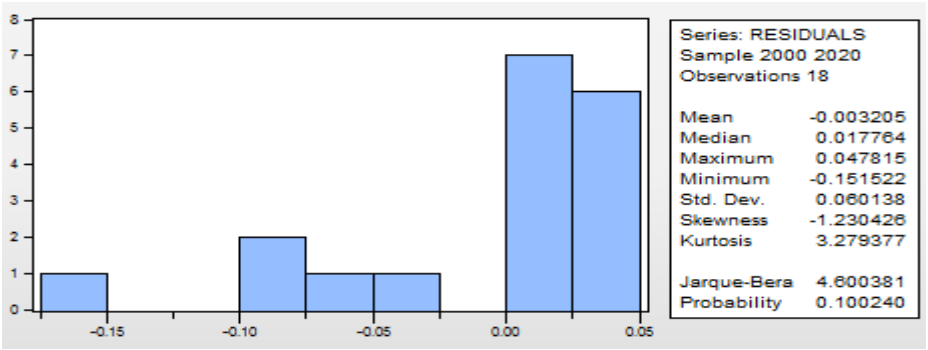

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10.

وللتّأكد من استقرار وخلو نموذج(ARDL) المقدر من أي تغيرات هيكلية وكذلك مدى استقرار المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMOFSQUARES)، والشكل رقم (05) أسفله يوضح نتائج اختبار التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي كما يلي:

شكل رقم (05): نتائج اختبار التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات.

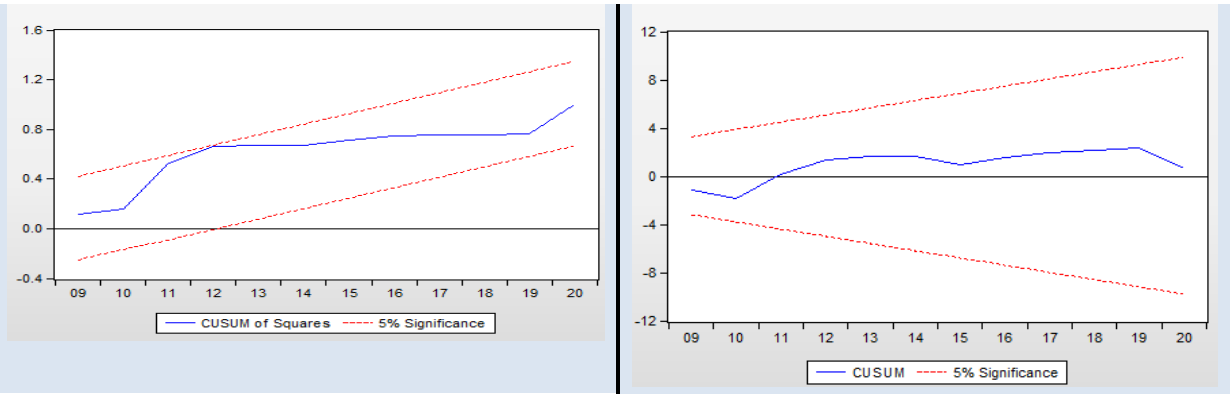

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10.

من خلال الشكل السابق، يتضح من نتائج اختبار مجموع التراكمي لبواقي المعاودة (CUSUM) أن خط النموذج يقطع أحد خطي حدود المنطقة الحرجة لكن يعود بعد فترة قصيرة ليستقر داخل حدود المنطقة الحرجة، وبالتالي هذا يؤكد على استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، أما اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM OF SQUARES) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل المنطقة الحرجة، وعليه أكد اختبار (CUSUM) و(CUSUM OF SQUARES) على استقرار المعلمات طيلة فترة الدراسة وبالتالي استقرار النتائج في الأجلين الطويل والقصير.

خاتمة:

لقد ترجم الجهد الميزاني الذي تم بذله من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي عبر مختلف برامج الانفاق العمومي بين 2000 و2016، بزيادة أسرع في نفقات الاستثمار مقارنة مع الزيادة في نفقات التسيير. وما يلاحظ هو أن هذا التطور في النفقات العمومية كان مرتبط الى حد كبير بالفوائض المتأتية من الجباية البترولية.

إن الارتفاع المسجل في نفقات التجهيز، كان بهدف توفير المناخ الملائم لتجسيد هياكل قاعدية صناعية وإنتاجية تسمح بتعزيز قوة الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الاقتصادية المحلية والأجنبية.

وبالرغم من الإصلاحات المنتهجة إلا أن طبيعة الاقتصاد الجزائري بقيت على حالها. إذ لا يزال تمويل نفقات التجهيز يعتمد على المصدر الأساسي وهو المحروقات. وهذا ما يرهن المشاريع الاقتصادية بمؤشرات اقتصادية خارجية. كما أن هذه الاستراتيجية أضعفت تنافسية الاقتصاد الجزائري في العلاقات الاقتصادية الدولية، ولم نتمكن من التقدم بخطوة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري.

لقد كان الأثر واضحا من خلال الدراسة القياسية، إذ أن تزايد نفقات التجهيز العمومي في إطار البرامج الاستثمارية المدرجة ضمن المخططات التنموية للحكومة انعكس على معدلات النمو الاقتصادي بشكل طردي. فالإنفاق العام يمثل جزء من الطلب الكلي وكل ما كانت هناك سياسة توسعية في جانب نفقات التجهيز فهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة مضاعفة في الدخل. كما أن زيادة نفقات الاستثمار سواء بشكل مباشر أو في شكل إعانات يساهم في زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

ومن أهم التوصيات التي يمكن ذكرها، يجب: توجيه الموارد المالية غير التقليدية خصيصا نحو ميزانية استثمار الدولة، لتحفيز النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر لتحفيز النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر بدل الاعتماد المفرط على الموارد النفطية.

References in english

1. Belloumi, M. (2014). The relationship between Trade, Fdi and Economic Growth in Tunisia: An application of autoregressive distributed Lag Model. Economic Elsevier Journal, 38 (2).
2. Domodar, N. &. (2009). Basic Econometrics. USA: Mcgraw-Hill Education.
3. Nkoro, E. &. (2016). Autoregressive Distributed Lag (Ardl) Cointegration Technique: Application and Interpretation. Journal of statistical and econometric methods, 5(4).

قائمة المراجع باللغة العربية

4. القانون17/84. (07 جويلية 1984). المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم. المادة 36. الجزائر.
5. المرسوم التنفيذي227/98. (13 يوليو, 1998). المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتمم. المادة 04، 05، 16. الجزائر.
6. أمين تمار. (2018). اختبار التكامل المشترك بين معدلات التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2016) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL). مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس.
7. بنك الجزائر. (2005). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر.
8. بنك الجزائر. (2007). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر.
9. بنك الجزائر. (2010). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر.
10. بنك الجزائر. (2011). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر.
11. بنك الجزائر. (2012). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر.
12. بنك الجزائر. (2013). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر.
13. بنك الجزائر. (2015). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر.
14. بنك الجزائر. (2016). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر.
15. بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر.
16. بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر.
17. علي بن الضب، و محمد شيخي. (2017). الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الأسواق المالية. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
18. وزارة المالية. (2020). تطور الوضعية العامة للخزينة. تم الاسترداد من www.mf.gov.dz.

الملاحق

نتائج اختبار منهج الحدود

نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDE	0.500887	0.126159	3.970276	0.0019
C	9.375762	1.893379	4.951867	0.0003

نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.819359	Prob. F(1,11)	0.3848
Obs*R-squared	1.247822	Prob. Chi-Square(1)	0.2640

نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.033085	Prob. F(1,15)	0.8581
Obs*R-squared	0.037414	Prob. Chi-Square(1)	0.8466

ARDL Bounds Test
Date: 10/07/21 Time: 15:05
Sample: 2003 2020
Included observations: 18
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.692536	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي)

Date: 10/07/21 Time: 15:14
Sample: 2000 2020
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.106	0.106	0.2383	0.625
		2	-0.187	-0.200	1.0222	0.600
		3	-0.456	-0.433	6.0179	0.111
		4	-0.116	-0.102	6.3661	0.173
		5	-0.063	-0.269	6.4751	0.263
		6	0.114	-0.178	6.8662	0.333
		7	0.260	0.123	9.0856	0.247
		8	-0.028	-0.267	9.1141	0.333
		9	-0.158	-0.195	10.117	0.341
		10	-0.183	-0.147	11.626	0.311
		11	0.163	-0.013	12.994	0.294
		12	0.111	-0.062	13.735	0.318

تقدير العلاقة في المدى القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LPIB
Selected Model: ARDL(1, 3)
Date: 10/11/21 Time: 20:05
Sample: 2000 2020
Included observations: 18

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDE)	0.035569	0.080961	0.439338	0.6682
D(LDE(-1))	-0.015089	0.069653	-0.216637	0.8321
D(LDE(-2))	-0.194878	0.079802	-2.442014	0.0310
CointEq(-1)	-0.438997	0.160546	-2.734400	0.0181

Cointeq = LPIB - (0.5009*LDE + 9.3758)